

نحو إصلاح الإطار التنظيمي للإعلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:
ورشة عمل حول القيود الجنائية على المحتوى الإعلامي

24 – 25 أبريل/نيسان 2014، بيروت

ورقة تعريفية: حرية التعبير والخصوصية

إن للحق في الخصوصية أهمية خاصة لكفالة الكرامة الإنسانية والحق في الاستقلال الذاتي. وهو مهم للتفاعلات الاجتماعية بين الناس، ومع الدولة. تم إقراره بشكل عام كأحد حقوق الإنسان، على سبيل المثال في المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 11 من اتفاقية الدول الأمريكية لحقوق الإنسان والمادة 8 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. كما تم الإقرار بالحق في الخصوصية في أكثر من 100 دستور لدول.

والحق في حرية التعبير معترف به بشكل عام كحق من حقوق الإنسان، وهذه الحقوق تدعم إحداها الأخرى بشكل عام، لكن هناك أيضاً وجوه تضارب بينها. تدابير حماية حقوق الإنسان بطبيعتها تستهدف بالأساس تقييد تصرفات الدولة، وليس الأفراد. غير أن هنالك التزام إيجابي على الدول بتطبيق أطر قانونية لضمان احترام حقوق الإنسان، وتشمل الحق في الخصوصية، وتوفير الإنصاف والتعويض ضد الخروقات. تنص المادة 17 (2) من العهد الدولي على أن: "من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس" في خصوصياته أو حملات غير قانونية.

الخصوصية في حد ذاتها مفهوم صعب التعريف. لكن الأصل أن مسألة ما إذا كان ثمة وجود لمصلحة متعلقة بالخصوصية في أمر ما، فهذا يعتمد على ما إذا كان ثمة "توقع معقول بوجود الخصوصية". تفسير هذه الجملة يتراوح كثيراً بين مختلف الولايات القضائية. على سبيل المثال فإن "جورج ستريت فيو"، وهو موقع إلكتروني يوفر صوراً بانورامية للشوارع من شتى أنحاء العالم، واجه ردود فعل متباينة للغاية من مختلف الدول التي ينشط بها. في الولايات المتحدة فإن شواغل الخصوصية إزاء المشروع اكتسبت القليل من الاهتمام. في حين أن الموقع واجه إغلاقاً مؤقتاً لنشاطه في أجزاء من أوروبا وفي أستراليا، رغم أنه تمكن في أغلب الحالات من معاودة العمل بعد تعديل سياساته لتناسب الاعتبارات المحلية. بعض الولايات القضائية طالبت غوغل بأن يلجأ بشكل دائم لإخفاء وجوه الأشخاص الذين يظهرون في الشوارع على "غوغل إيرث" أو منح المستخدمين القدرة على اختيار "رفض" تصوير ممتلكاتهم وعقاراتهم.

ولقد توصلت الدول إلى أربعة أنواع مختلفة من مصالح الخصوصية المستحقة للحماية: التدخل غير المعقول مع استبعاد تدخل آخر، والكشف عن اسم المرء أو شكله، والدعاية التي تضع المرء في سياق غير صحيح وتكشف عن خصوصياته بشكل متجاوز للمعقول، والنوع الأخير هو الخاضع لأكثر عدد من الشكاوى المرتبطة بحرية التعبير. بشكل عام، فأتناء التصدي للشكاوى تنظر المحاكم فيما إذا كان النشر قابل للتبرير على ضوء تحقيق المصلحة العامة. يجب أن يأخذ هذا في الاعتبار وقائع القضية المنظورة تحديداً والحاجة إلى تفادي إحداث "تأثير التخويف" على حرية التعبير، وهو ما قد يردع الإعلام عن الاضطلاع بعمله على النحو الملائم كجهة رقابية في المستقبل. من المبادئ العامة لحرية التعبير أنه من أجل تفادي تأثير التخويف ذلك، فمن الأفضل تحمل بعض التجاوز في التعبير عن الرأي، حتى لو أدى هذا إلى بعض الضرر، على أن يتم الحد من النشر لتحقيق المصلحة العامة.

وأثناء النظر في المصلحة العامة في قضية بعينها، ودرجة مصلحة الخصوصية المعرضة للخطر، فمن الاعتبارات المهمة هو ما إذا كان الشخص محل القضية شخصية عامة يعتمد نجاحه على الرأي العام أم لا. المشاهير في العصر الحديث كثيراً ما يتخذون خطوات كبيرة لوضع أنفسهم تحت الأنظار، بما في ذلك من خلال نشر فعاليات خاصة، مثل

حفلات العرس، أو صور للحمل. هؤلاء الأفراد، بعد أن فتحوا حياتهم الخاصة لتدقيق الجمهور، يمكن أن يُنظر إليهم بصفتهم اختاروا طوعاً أن يسلموا بعض أوجه الخصوصية المستحقة لهم لولا ما أقدموا عليه. أو، بمعنى آخر، فقد اختاروا الاستفادة من الشهرة ولم يعد لهم الحق في تقرير متى يرفعوا حاجز الخصوصية ومتى يضعونه.

وكما هو الحال في قضايا حرية التعبير الأخرى، فإن انتشار الإنترنت ظهرت معه قضايا جديدة مرتبطة بالتضارب بين الخصوصية وحرية التعبير. من مجالات التشريع الحديثة ما يتعلق بنشر ومشاركة المواد الجنسية على الإنترنت دون موافقة من يظهرون في تلك الصور والمواد. هذه الممارسة تُعرف بشكل عام بمسمى "البورنو الانتقائي"، لأن كثيراً ما يرتكبها أزواج أو زوجات أو شركاء سابقون، لكن قد تكون أيضاً نتيجة قرصنة على حاسب خاص أو حساب بريد إلكتروني خاص. في يناير/كانون الثاني 2014 أصبحت إسرائيل أول دولة تصدر قانوناً يجعل هذه الممارسة يُعاقب عليها بالسجن خمس سنوات. وهناك قوانين شبيهة تحضرها البرازيل وبعض الولايات الأمريكية.

وعلى النقيض من الحالات حيث ثمة تضارب بين الخصوصية وحرية التعبير، فهناك أيضاً حالات كثيرة حيث تيسر الخصوصية من حرية التعبير، وهو الأمر الذي تنامي تقديره مع نمو الإنترنت. سيطرة المرء على اتصالاته، بما في ذلك على من يتيح لهم الاطلاع عليها، هو عنصر مهم من عناصر حرية التعبير. لقد أظهرت الدراسات أن تزايد الإحساس بالسيطرة أدى إلى المزيد من الاتصالات الصريحة والموسعة، في حين أن خسارة السيطرة تجعل الناس يشعرون بقدر أقل من الحرية يؤدي إلى درجة أقل من الصراحة في التواصل. ولقد التفتت الأنظار إلى الصلة بين الخصوصية وحرية التعبير في أعقاب تسريبات إدوارد سنودن، الذي كشف عن مدى تخضع الإنترنت للمراقبة من قبل برمجيات تجسس في أستراليا وكندا ونيوزيلاندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وعلى امتداد عام 2013 و عام 2014 أيضاً، اتخذ المقررون الخاصون الدوليون المعنيون بحرية التعبير في الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وكذلك المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، اتخذوا جميعاً مواقف إيجابية وأدلووا ببيانات جيدة حول أهمية الخصوصية وحفظ السرية لحرية التعبير في سياق الإنترنت.